

ومناقشتهم بحاجاً استبهم ورواه بعض الحقائق أو أشكل

لما تدارس العلماء كتاب الله والشعر القديم ، منذ فجر النهضة اللغوية الإسلامية ، فطنوا لأن بعض الأفعال والمشتقات التي تتمدى ببعض حروف الجر ، تؤدي معنى غير معناها الوضوي فمكفوا على تحليل ذلك ، وانقسموا جماعات ، وأشهرهم البصريون والكوفيون

فالبصريون يقولون : (١) إما يتضمن العامل معنى عامل آخر يتمدى بذلك الحرف ، كما في قوله تعالى : « وأحسن بي إذ أخرجني من السجن »^(١) . فالفعل (أحسن) لا يتمدى بالباء ، فضمَّن معنى (لأن) ؛ (٢) وإما بأن الحرف الذي يتمدى به للعامل قد استعير لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتمدى به - استعارةً تبعية - وذلك كقول طرفة :

وإن يلتق الحى الجميع تلاقى

إلى ذروة البيت الكريم المصمد^(٢)

فقد استعيرت (إلى) لمعنى (في) ، إذ أن (تلاقى) لا يتمدى بالبإء ؛ (٣) وإما بالشذوذ ، إن لم يثبت للتضمنين في العامل بشروطه أو الاستعارة في الحرف بشروطها . فليرجع القارىء إلى هذه الشروط في كتب البلاغة إن شاء

فأنت قد رأيت أنه لا نيابة لحرف عن حرف عند البصريين ،

فليس للحرف معنى وضوي عندهم إلا معنى واحد

والتضمنين قياسي على المختار من أقوال العلماء ، وعلى ما قرره « مجمع فؤاد الأول للغة العربية » - وكذا الاستعارة في الحرف . فلنا إذاً أن تترخص فيها ، وأن تراعى منهما في كلامنا من نظم أو نثر ما نشاء .

وأما الكوفيون فيقولون : إن بعض حروف الجر يتوب

عن بعض بطريق الوضع : أي إن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد^(٣) ، فهو مشترك وضماً بين جميع ما ورد له من

(١) وقال الكوفيون : إن الباء فيه لغاية ، وإنها ثابت من (إلى) .

فلا تضمن إذا .

(٢) المصمد : الذي يضمد إليه ويصمد

(٣) وصيبل معرفة هذه المعاني تنبها في اللغات وكتب النحو المطولة

نيابة بعض حروف الجر

عن بعض

للأستاذ الكبير (أ.ع)

—

كان لكلمة الشاعر الكبير الأستاذ محمد عبد الغنى حسن (بالمدد ٤٠٩ ، من الرسالة) أثر بالغ في نفسي ، لأدبها الجم ، وإضافتها للحق

ولقد حدثت هذه الكلمة التعميقية على أن أتاحت لي موضوعاً طاملاً تمنيت أن أكتب فيه ، موضوعاً كثرت فيه وقتاني في مجالس التلميم ، لما كنت أرى من إهماله وسوء فهمه وتشويه الغرض منه

هذا الموضوع هو (نيابة بعض حروف الجر عن بعض) .

قال الأستاذ :

« أما قول الأستاذ الفاضل : إن للفعل (تقياً) يتمدى بالبإء ، أو بنفسه كما صنع أبو تمام ، ولا يتمدى باللام ، كما جاء في قصيدة (ميلاد نبى)^(١) ، فهو قول تقبله على المعين والرأس ولكنني أضيف إليه أن تمديده هذا للفعل باللام ليست خطأ ؛ فحروف الجر يتوب بعضها عن بعض . »

هكذا أطلق الأستاذ هذا الحكم من كل قيد ، فيتوهم من هذا الإطلاق أن كل حرف من حروف الجر يجوز أن يتوب عن أى حرف آخر منها . وهو ما لم يقل به أحد من النحويين القدماء أو الحديثين . ولا يمكن أن يعتقد الأستاذ أو يقول به . وإنما هي عبارة شاعت على الألسنة ، وتناقلها للناس منذ بعيد من غير تأمل أو بحث

فلماذا أردت أن أوضح المقام بعض التوضيح ، وأن أكشف عن أسسه العامة وقواعده . ولست أدعى أن أضيف إليه شيئاً ؛ فقد بسطه العلماء بسطاً ، وأفاضوا فيه إفاضة ليس ورواه من مزيد ، وإن كانوا قد أثاروا في خلافهم

(١) في البيت :

مفرقين هناك ... لم يفتيروا حجة ... أو يسكروا بنان

في (مغنى اللبيب) ، في باب (التحذير من أمور اشتهرت بين المرين ، والصواب خلافاً) . قال : [منها] قولهم : يتوب بعض حروف الجر عن بعض ؛ وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به . وتصحيحه بإدخال (ند) على قولهم : (يتوب) . وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك ، يقال لم فيه : لا نعلم أن هذا مما وقعت فيه النياية . ولو صح قولهم لجاز أن يقال : سررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم

فتياية حرف من حروف الجر عن آخر عند الكوفيين ليست معتبدة للسبل ، كما قد يُظنّ "بأى الرأي" ؛ فإنه يجب لقياسيتها ألا تنبئ عن الدوق للمربى وأساليبه في التعبير ، وأن يكون الحرف للنايب قد جاء لمغنى الحرف التوب عنه وضماً كما قد فهمت مما مر بك

والآن فلنعد إلى بيت الأستاذ الذي كان مبعث هذا للنقاش وقد رأيت أنه أجاب عن اعتراضى على تعدية (يتفثوا) باللام بأنه ليس خطأ... الخ . ويظهر أنه اعتبر اللام نائبة عن الباء^(١) ولم أرفقها من الراجع أن اللام تنوب عن الباء ولكنهم قالوا بنيابتها عن (في) ، كما في قوله تعالى : « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » ، وكقوله : « لا يجلبها لوقتها إلا هو » ، وكما في قولهم : « مغنى لسيله »

فعلى اعتبار أن اللام في البيت نائبة عن (في) لم يخطئ الأستاذ في تصيره ، مهتدياً بسليقته السليمة ، وإن لم يقصد إلى هذه النياية عند إنشاء البيت

هذا ما أمكن إيجازه من هذا الموضوع الذى أرجو أن أكون قد وقت للكشف عن وجه الصواب فيه (ع.١)

(١) قد ذكرت في مقال في العدد ٤٠٧ من الرسالة أن (تفثاً) يمدى بالياء وين ، وبغضه أيضاً كما جاء في شعر أبي تمام . ولكن الأستاذ أخطأ في تعقيبه — سهواً على ما يظهر — عند نقله عباراتى ، أنه يمدى إلى أيضاً .

المجاز^(١) ؛ فبعضها يكثر استعماله ، وبعضها يقل . فيوم وضع ذى المعنى القليل الاستعمال موضع الكثير أن هناك معنيين اشتمل عليهما العامل : فلا يجوز عندهم في الحرف . وإنما هي نياية محضة وهاك مثلاً موضعاً : فقد عد ابن هشام للباء أربعة عشر معنى ، منها الاستملاء ، قال : (نحو : « من إن تأمنه يقنطار » ، بدليل : « هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل . »)

فالمرب — على رأى الكوفيين — قد وضعوا (على) والياء لمعنى الاستملاء . غير أنه في (على) أكثر دوراناً منه في الباء . فاعتبرت (على) أسلاً في هذا المعنى ، واعتبرت الباء نائبة عنها ، وإن كانت أسيلة فيه . فتأمنه بقنطار ، أى عليه .

ولكن من يتتبع الكتب التى توسعت في الكلام على نياية بعض حروف الجر عن بعض) ، — ولا سيما للمغنى — يجد فيها عمراً كافياً حول الشواهد التى جيء بها لذلك ؛ فهى بين أخذ ورد ، وجنب ودفع . فهذا يدل على نياية الحرف في مثال ، وهذا يتأوله فيخرجه عنها بضرور من الججاج والفلسفة النحوية . فسقطت بذلك في هذا للمترك طائفة ليست بالقليلة من الشواهد ، كانت — لو أنها ظلت سالمة — تكون قوة لقياسية هذا الباب .

ولو أنى أنشأت أضرب الأمثلة لذلك من هذه الكتب ، لخرجت عما أنا بسيله . ومن طرف ما يقال هنا أن سيويه لم يترف للباء إلا بمعنى واحد هو الإلصاق ، وخرج عليه كل ما عدده لها من المائى . وقال ابن عصفور : لو صح جيء (إلى) بمعنى (في) لجاز : زيد إلى الكوفة^(٢)

فأنت ترى كيف ضاقت بذلك دائرة النياية في حروف الجر حتى كانت من اللوادى . وقد عبر ابن هشام عن هذا المعنى

(١) ولا يثابه ذكر (النياية) ؛ لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادراً من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر ، حكوا بأن الآخر نائب ، وإن كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة
(٢) وقد مثل الجوزون بقوله تعالى : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » وبغير ذلك .